مقاهي الشيشة وزراعة التبغ

نشر في جريدة أخبار الخليج بتاريخ 16 أكتوبر 2019

بقلم الدكتور زكريا خنجي

من المفارقات المضحكة المبكية في البحرين أنه على الرغم من أن دول العالم تنادي بمنع بناء أو الترخيص لمقاهي الشيشة والتدخين بالقرب من المنازل والمنشآت السكنية نجد أن وزارة الصحة والجهات ذات العلاقة بالتراخيص تسمح بفتح مقهى لتدخين الشيشة في منطقة سكنية وهي منطقة عراد الصناعية الخدمية السكنية وكل شيء، المنطقة الخليطة وغير المخططة وبها العشوائية المتأصلة والتي لا يمكن لأحد تقديم الحلول، وفي طريق (4338).

وعندما تم سؤال المجلس البلدي أنكر أنه يعرف عن فتح هذا المقهى، وقال إنه من فعل وزارة الصحة.

حسنا، يا وزارة الصحة، أمن الصحة أن تمنح رخصة لإقامة مقهى لتدخين الشيشة في منطقة سكنية وبين المنازل والبيوت ؟ هل قوانين وزارة الصحة تسمح بذلك ؟ إذن لماذا أغلقتم مقاهي الشيشة في المجمعات التجارية ؟ هل المجمعات التجارية ذات أولوية أكثر من منازل المواطنين ؟

هل تريدون يا وزارة الصحة أن نخبركم عن أضرار التدخين السلبي للشيشة، وأنتم خير من يعرفها ؟

أليس من المفارقات الغريبة أن يسمح بوجود ثلاثة مقاهي للشيشة في نفس المنطقة وفي نفس الشارع تقريبيًا، لماذا ؟ ومن سمح بذلك ؟

ومن جانب آخر، فإن المنطقة التي نتكلم عنها تضج ويشتكي أهلها من العشوائية والسيارات السكراب وسيارات محلات تأجير السيارات، والآن هذه العشوائية تدخل بقدرة قادر وأتاحت فتح محل لتدخين الشيشة، وهذا يعني تزاحم أعداد السيارات في المنطقة بحيث أهل المنطقة يضطرون الى أن يقفوا بعيداً عن منازلهم حتى يستمتع رواد المقهى بالشيشة ؟

والغريب أيضًا أن بلدية المحرق والمجلس البلدي لا حول لهم ولا قوة.

وخبر آخر في نفس موضوع الشيشة والتدخين، إذ نتفاجأ أنه في يوم السبت الموافق 21 سبتمبر 2019 تنشر الجرائد المحلية خبرًا بعنوان (البرلمان يناقش اقتراحًا بزراعة وإنتاج التبغ)، وعندما قرأت الخبر اعتقدت أنني أتوهم أو إنها من باب الدعابة والسخرية، ولكن يبدو أننا في البحرين اكتفينا زراعيًا من زراعة الأغذية الاستراتيجية التي يعيش عليها الإنسان، مثل القمح والأرز وما إلى ذلك، ثم عرجنا على الخضراوات والفاكهة فأصبح لدينا اكتفاء ذاتي، وانتهينا من مشكلة زراعة الاسماك، وبناء الثروة

الحيوانية، وكذلك انتهت مشكلة الإسكان والبطالة، فلم يبق لدى البرلمان من موضوع ليناقشه إلا زراعة التبغ.

والأغرب من ذلك توافق على ذلك، إذ يقول الخبر «وقد وافقت وزارة الصحة على الخطة في خطاب قدمته إلى البرلمان مطلع هذا الشهر، ولكنها أكدت أن ذلك لا يعني أنها تخفف من موقفها إزاء استخدام المواد المضرة بالصحة مثل التبغ». وقالت الوزارة: «إن التراخيص للشركات ستخضع لضوابط مشددة من قبل الوزارة وإنها لن تصدر من دون موافقة مجلس الوزراء وبعد التقييم الفني الدقيق».

وأما موقف النواب فيتراوح، إذ يواصل الخبر ويقول «غير أن لجنة الخدمات بمجلس النواب تواصل إبداء التحفظات تجاه هذا الأمر، وفي ذلك قال النائب (...) نائب رئيس اللجنة: «إن رقعة الأرض المتاحة للزراعة في البحرين محدودة، وسوف يؤدي إقرار هذه الخطوة إلى أخذ مساحات حيوية يمكن أن تستخدم في دعم إنتاج الغذاء».

وأضاف قائلاً: «حتى لو غيرنا رأينا، فما هي الضمانة التي تقدمها لنا وزارة الصحة بأن حقول التبغ ستخضع للرقابة الملائمة لضمان عدم زراعة الحشيش ؟». وأكد أن اللجنة البرلمانية مستعدة لإجراء المزيد من المناقشات مع المسؤولين الحكوميين».

إذن النواب يحتاجون فقط إلى ضمانات حتى يمكنهم الموافقة على المشروع. إلا أن أحد السادة النواب قالها بوضوح: إن البحرين تستورد كل أنواع التبغ من مختلف أنحاء العالم وإن من شأن إنتاجه في الداخل أن يسمح لوزارة الصحة بالتحكم في التبغ المباع استناداً إلى ما تحدده من مواصفات ومعايير، ويبين الخبر إن هذا النائب هو مالك مقهى ومستورد لتبغ الشيشة.

ألسنا في بلد العجائب، والعشوائية ؟